أكد أن الوضع المائي بالمملكة مستقر .. الجودر:

دراسة استخدام الطاقة النووية لتوفير الماء والكهرباء

كتب - سعد راشد:

أكد وزير الأشغال المشرف على هيئة الكهرباء والماء فهمي الجودر أن دول مجلس التعاون تقوم بدراسات بحثية للاستفادة من الطاقة النووية لتوفير الكهرباء والماء، مشيراً إلى أنه في حال نجاح هذه الدراسات سيكون من السهل الربط الكهرمائي بين دول الخليج لوجود جدوى اقتصادية.

وقال لـ"الوطن" إن دول مجلس التعاون تركز بالفترة الحالية على الربط الكهربائي، لكنها غير مستعدة للربط المائي.

ورأى الجودر، على هامش مؤتمر المياه العربية في فندق الخليج أمس، أن "قضايا المياه شائكة، وأن مستقبلنا بالمياه سيكون حساس بسبب التغيرات الجوية والمناخية التي تؤثر على العالم كله مما أدى إلى الأضرار بمصادر المياه الطبيعية"، مؤكداً أن "استخدام الدول أساليب غير تقليدية لإنتاج مياه التحلية من الأمور التي تكلف مبالغ ضخمة إلا أننا بالمقابل نواجه استهلاكًا عاليًا جداً لا يتناسب مع الوضع الذي نعيشه وخاصة أننا في منطقة جافة من مناطق العالم".

ونوه بأن "نسبة إنتاج المياه غير التقليدية في العالم تبلغ 70٪، إذ أن المملكة العربية السعودية تحتل نسبة تصل إلى 60٪ والباقي يتوزع على دول الخليج، وبالتالي إذا استمرت الدول الخليجية في ذلك فسيأتي يوم نكون فيه غير قادرين على تلبية الطلب المتزايد من المستهلكين".

وعن معالجة الوضع المائي الراهن بالبحرين، قال الوزير الجودر إن "من الأمور المطروحة في الفترة الأخيرة في هيئة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال فكرة الإدارة المتكاملة للمياه، والتي جاءت بعد اعتماد مجلس الموارد المائية، وبالتالي فأننا وضعنا الخطوة الأولى لتصحيح مفاهيم المياه".

وأشار إلى أن "تصحيح وضع المياه يتطلب نقد الذات حتى يتم إصلاحه، وفي الفترة الأخيرة قامت الهيئة بعقد ندوات ومؤتمرات تتكلم عن حملات الترشيد بالبحرين"، مؤكداً أن "هذه الحملات بدأت مؤثرة أكثر"، مطالباً المسؤولين بالهيئة بوضع مناهج تعليمية تدرس بالمدارس وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم حتى يستفيد منها الجيل الناشئ.

الجودر مفتتحاً مؤتمر المياه العربية أمس تصوير: محي الدين أنور

وأشار إلى أن "هناك اهتمام دولي في مسألة شح المياه، إذ أنه تم عقد مؤتمرات عديدة متعلقة بالمياه، فبداية العام تم عقد مؤتمر 77 الخاص بمياه المعالجة في مسقط واليوم مؤتمر المياه العربية بالبحرين، إضافة إلى أن الأسبوع الثالث من مارس سيعقد المؤتمر العالمي للمياه في اسطنبول، وبعدها الاحتفال بأسبوع المياه العالمي في يونيو بستغافورة.

وأشار إلى أن هذه المؤتمرات جميعها تتكلم عن مفاهيم جديدة للمياه كالإدارة المتكاملة واستخدام مياه المعالجة وحملات الترشيد وإدارة الطلب على المياه وتقليل الفاقد من الشبكات.

أما عن الوضع المائي في البحرين، فأكد الجودر أن وضع البحرين المائي "مناسب، واليوم المياه تصل إلى الجميع، وخاصة أن الهيئة رفعت القدرة التخزينية للمياه لثلاثة أيام ونسعى لتصل إلى 7 أيام".

وفي ما يتعلق بالمياه الجوفية، قال: "لاشك أن استخدمنا لمياه المعالجة خفف من إهدار المياه الجوفية، وهذا ما وضحته الدراسات التي جرت بين 2004 إلى 2008", مشيراً إلى أن "الأمر يتطلب بالفترة الحالية وجود مياه معالجة ذات مواصفات مقبولة عالمياً لاستخدامها لإغراض الزراعة".

وقال الجودر إن "وزارة الأشغال عرضت على مجلس الوزراء رفع طاقة محطة توبلي للصرف الصحي الاستيعابية إلى 200 ألف متر مكعب، إذ نحاول رفع طاقتها بحلول عام 2012", مشيراً إلى أن "الوزارة بدأت بدفن الموقع الواصل بين المحرق ومحطة توبلي لمياه المعالجة لتخفيف الضغط على المحطة".

كما يهدف الفصل إلى ترك طاقة استيعابية لمحطة توبلي لتلبية النمو العمراني، أما الموضوع الثاني المطروح فهو بناء محطات لمياه الصرف الصحي في المعامير والمدينة الشمالية لتخفيف الضغط على محطة توبلي.

أما عن توصيل المنازل بشبكة المجاري، فأكد أن "الوزارة أوصلت ما نسبته 89٪، وعلى حسب الخطة المطروحة فإن اكتمال الربط سيصل كافة المنشآت".

وأضاف أننا "اليوم نواجه تحديات هي الأكبر بكثير من أي وقت مضى حيث يواجه العالم مخاطر الاستنزاف المتسارع لموارد المياه الطبيعية وما ينتج عنه من آثار سلبية على البيئة بسبب هذا الاستهلاك العالمي المتسارع، الأمر الذي يتطلب تحقيق قدر من التوازن بين الإيفاء بالطلب المتزايد على المياه في الوقت الذي يجب فيه الإيفاء بمتطلبات المحافظة على البيئة".

وزاد قائلاً "إن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ودول مجلس التعاون بشكل خاص تعتبر من أشح المناطق التي تعاني من ندرة الموارد المائية ويزداد الأمر سوءاً في المناطق الجافة وشبه الجافة في دول المنطقة، ومنطقة الشرق الأوسط تشكل 5٪ من سكان العالم غير أن نسبة المياه المتجددة في هذه المنطقة لا تتعدى نسبة 1٪ من المياه العالمية المتجددة.

وأشار إلى إن "حرص دول المنطقة على المحافظة على المياه الجوفية كمخزون استراتيجي للأجيال القادمة دفعها للاعتماد على انتهاج سياسة توفير المياه وإنتاجها بإتباع طرق وأساليب غير تقليدية مما يشكل عبئاً اقتصادياً باهظاً تتحمله هذه الدول.

وتشير آخر الإحصائيات إلى أن دول مجلس التعاون تنفق مليارات الدولارات سنوياً لإدارة المياه غير التقليدية.

وأكد الجودر أن مواجهة الطلب المتزايد على المياه تملي علينا ضرورة التنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص كشراكة إستراتيجية. وأشار إلى إن الخطوات المتبعة حالياً في خفض الفاقد من المياه وتعزيز كفاءة شبكات توزيع المياه يعد مطلباً ضرورياً لخفض الهدر المائي، الأمر الذي يحقق قدراً من التوازن المائي، ومن جانب آخر فإن مياه الصرف الصحي المعالجة والمتبعة في معظم دول العالم تشكل أحد المياه غير التقليدية للأغراض الزراعية والمجالات الأخرى مما يسهم في التقليل من استنزاف موارد المياه الجوفية.

وعلى الصعيد ذاته، قال المدير التنفيذي لخدمات أحياء السكن بشركة "أرامكو" السعودية مازن صنوبر: "يهدف المؤتمر إلى توفير المعلومات في مجال الابتكارات التكنولوجية وإعادة الصرف لذوي الاختصاص والمسؤولين بهذه المنطقة للمساعدة في تطوير وخلق بيئة مستدامة للمياه".

وأشار إلى أن تقرير الأمم المتحدة يؤكد أن دول الخليج العربية من أدنى دول العالم في مجال مصادر المياه المتجددة على مستوى الفرد.

وأوضح أن هذه الدول تعدّ من أكثر الدول استهلاكًا للمياه على مستوى العالم، الأمر الذي يتوجب معه أن تدار مصادر المياه في المنطقة بشكل أكثر فاعلية.

وذكر أن دول الخليج تنفق مئات المليارات من الدولارات على الآلاف من مشاريع المياه والصرف الصحي"، متسائلاً "هل استطعنا أن نحصد ثمار ما أنفقناه على هذه المشاريع؟".

وأكد أن "منطقة الخليج تتطلع إلى الحصول على تكنولوجيا ذات أسعار تنافسية وجودة عالية تتميز بالإبداع والاستدامة من أجل المساعدة في مواجهة تناقص المياه مستقبلاً، إضافة إلى الاعتماد على مصادر المياه غير المتجددة كتحلية مياه البحر وتقنية إعادة استخدام المياه وإتباع السياسات الترشيدية ستلعب دوراً مؤثراً في الحد من تناقص المياه إذا ما أحسن إدارتها".